

التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية - مدينة بسكرة نموذجا

أ.د/ بلقاسم سلاطونية

أ/ بوزغاية باية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة بسكرة

Résumé :

L'environnement et le développement sont les deux faces d'une même pièce, ne sont pas distinctes, mais étroitement liées n'accepte pas de détail, le développement ne peut être établie sur la base de la dégradation de l'environnement, les ressources, ni la protection de l'environnement quand elle ne tient pas compte des coûts de développement au sabotage de l'environnement, à la suite de la vitalité et la complexité de la question, nous essayons par le biais de Cette étude a suivi la politique adoptée par l'État de l'évolution de la ville de Biskra pour préserver l'environnement contre la pollution, visant ainsi à contribuer à déplacer la sensibilisation à l'environnement des individus et les autorités.

الملخص :

إن البيئة والتنمية وجهان لعملة واحدة ليستا منفصلتين بل مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة، فالتنمية لا يمكن أن تقام على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة، ونتيجة لحيوية الموضوع وتشعبه، نحاول من خلال هذه الدراسة تتبع السياسة التي تتبناها الدولة لتنمية مدينة بسكرة للمحافظة على البيئة من التلوث، هادفين بذلك إلى المساهمة في تحريك الوعي البيئي لدى الأفراد والسلطات.

مقدمة :

إن هذه الدراسة تركز على جانب دقيق وفعال في عملية تنظيم وتوجيه نشاطات ووظائف المدن، ومعرفة الإجراءات والقرارات الوطنية التي تتبناها الدولة لتنمية مجال المدن وذلك بحماية البيئة من التلوث، وبالتالي المساهمة في الاستغلال الأفضل لكل إمكانيات البيئة ومواردها، وتنشيط كل وظائف التنمية خاصة ونحن نلاحظ الحالة المزرية التي آلت لها مدننا نتيجة انعدام المسؤولية، قلة الموارد المالية، بيروقراطية الوسائل والإدارة، هذا ما أدى إلى إهمال المجال الحضري ونتيجة لذلك اندثرت هوية المدن الجزائرية، إن المواضيع التي تناولت المدينة بالدراسة تنوعت واختلفت من علم لآخر، ومن تخصص إلى آخر، وقد كان الاهتمام في مجمل هذه الدراسات بواقع هذه المدينة وما تتعرض إليه من تغيرات وتحولات، وما يحدث فيها من ظواهر وسلوكات، والتي كان لها آثارها المباشرة على الشكل العام والهيكل الأساسي للمدن، أو بالأحرى للمجال الحضري.

إن القرارات التي تتخذها الدولة للإدارة الحضرية في تنمية مجال العمراني وتسييره بعيدا عن الواقع، ودون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي كما هو الحال ببلادنا، قد خلق الكثير من السلبيات التي تتضاءل إلى جانبها ما أفادته المدينة حضرية وتاريخية، ويخشد هويتها ويجعلها مدينة بدون مميزات ولا روح، إذ توقف نمط الحياة في كثير من المدن التي تعاني مشاكل تشل نموها وتدفعها قدما للتخلف والفقر، فيظهر في التعمير والسكن الفوضوي والهامشية الحضرية والتدهور البيئي واستعمالات العشوائية للأراضي الزراعية خاصة، ونزوح الإسمنت على حسابها، وما تخلفه تلك الانعكاسات السلبية من مشاكل تهدد التوازنات الاجتماعية، والاستقرار السياسي، كالانحراف، السرقة، الجريمة، البطالة، التشرذم...، وغيرها من المشاكل التي لم يستشرفها مخططوا المدن ومسيرها ولم يدركوا أن المدينة ليست مباني، بل هي مجتمع مسقط على بقعة أرضية كما يقول "هنري لوفيفر".

الإشكالية:

الجزائر أحد الدول التي تعاني مدنها من أزمة حضرية خانقة، نتيجة للنمو الديموغرافي الهائل الذي تعرفه، وقلة الهياكل القاعدية والإمكانات المادية الواجب توفيرها للقضاء على هذه الأزمة، رغم المجهودات المبذولة لحد الآن، وكل ما تم تسخيره لذلك، لذا أصبح الحديث الآن عن دور العامل البشري في حل هذه الإشكالية مهما كان حجمها وطريقة مساهمته في ذلك باعتباره العنصر الأول في أي عملية تنموية.

من خلال هذه الدراسة أردنا إبراز مسار حماية البيئة من التلوث في ظل السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر من أجل الحيلولة دون وقوع وتواجد المشاكل الأنفة الذكر، خاصة وأن الجزائر الآن تحاول إيجاد مخرج لها من هذه الأزمة، وتحاول أن تواكب التجارب الدولية الأجنبية في هذا المضمار انطلاقا مما هو محلي سواء كان بشري أو طبيعي أو مادي.

فتتدرج إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

- مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة ؟
- هل يعد تلوث البيئة أحد معوقات التنمية بمدينة بسكرة ؟
- ما هي الإستراتيجية البديلة للتنمية لتحقيق سلامة بيئية في مدينة بسكرة ؟

التسلسل التاريخي لعلاقة الإنسان بالبيئة:

إن الاهتمام بالبيئة يقترن بالاهتمام بالفعل الإنساني والمتغيرات التي تؤثر في توجيه هذا الفعل توجيهها، يسهم في أن يهتم الإنسان ببيئته ويحافظ عليها ويحميها ويحمي نفسه من المخاطر⁽¹⁾.

يحاول الإنسان منذ أن وجد الأرض أن يستغل موارد بيئته لإشباع حاجاته الأساسية ولهذا نجد دائما علاقة ديناميكية تحكمها طبيعة البيئة وقدرات المجتمع وأفراده⁽²⁾، ففي كل الأحوال والظروف على الإنسان أن يتعامل معها من أجل تحقيق الرفاهية والتمتع بخيرات الأرض دون إهدار للتوازن البيئي ومنع التلوث ضرورة لتحقيق ما يهدف إليه من تنمية وتطور وتقدم⁽³⁾، وقد استحوذت محاولة تفسير العلاقة بين البيئة والإنسان والمجتمع على اهتمام العلماء، واختلفت الآراء وظهرت مدارس واجتهادات فكرية اختلفت

وجهات نظرها (4)، وقد تدرجت مراحل التسلسل التاريخي لعلاقة الإنسان بالبيئة منذ ظهوره على سطح الأرض.

ومن أهم المدارس التي تناولت العلاقة بين الإنسان والبيئة :

1-1- أ/ المدرسة الحتمية:

وتؤكد على أن المنظومة البيئية هي العامل الوحيد في نشأة وتشكيل الثقافة والنظم الاجتماعية، وأن الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية مردها إلى الاختلافات المتباينة والظروف البيئية والجغرافية (5)، ومن رواد هذه المدرسة "هيبيقراط" و"أرسطو"، فقد ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم، وظهر الاتجاه الحتمي في "مقدمة ابن خلدون" في العصور الوسطى، فقد بين آثار اختلاف البيئات في حياة سكانها وربط بين المناخ وطبائع الشعوب (6).

ومن مؤيديها أيضا "فيكتور كزن" حيث قال في مقولته الشهيرة: "أعطني خريطة البيئة ومعلومات كافية عن موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية، وبإمكاني على ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه البيئة وما هي نشاطاته الاقتصادية" (7).

-ب/ المدرسة الإمكانية، وتؤمن هذه النظرية بحرية الإنسان في الاختبار، فالبيئة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات (8)، وتذهب أيضا إلى أن قدرات الإنسان العقلية ساعدته على تشكيل حضارة مادية ولا مادية وعلى التحكم في المكونات البيئية (9) فهو بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته فكم من بيئة لم تمتد لها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير، أي أن سيد البيئة والمسيطر عليها فهو الذي يحدد نمط استغلاله لموارد بيئته، ويتضح من هذا أن الإنسان هو الذي يصنع البيئة التي تعطيه القوت وتمنحه الفرصة لتحقيق النمو الفكري والخلقي والاجتماعي والثقافي...

-د/ مدرسة التفاعل: ترى هذه المدرسة أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها (10)، أي أنه لا يمكن أن تغفل على التأثير المتبادل بين البيئة والإنسان، فالبيئة تؤثر في الإنسان، وهو يؤثر في البيئة عن طريق التغذية المرتدة الخارجية، التي يسري تيارها في بيئتها (11)، والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما

في ذلك أقرانه من بني البشر، وبهذا يتطلب منه أن يتعامل مع البيئة بعقلانية إنسانية ويستثمرها دون إتلاف أو تدمير (12).

ومن خلال قراءتنا للمداخل النظرية التي اهتمت بدراسة المدينة، نجد أن كل مدخل حاول منها وضع تصورا علميا لنشأة هذه المدن وتكوينها، والنظر إليها من وجهات نظر مختلفة، فالمدينة تحتاج من أجل استمرار وظيفتها إلى عدد من البنيات التحتية الأساسية تظهر في أدوات التعمير كالطرق والشبكات المختلفة، التي تزيد من تحسين مناظرها الطبيعية وتنميتها وتنقية هوائها وتقليل المناظر المحتملة على صحة سكانها، كما تحتاج أيضا إلى عناصر تحسن من الإطار الحياتي وتسهل تأدية الأعمال اليومية، الصناعية والخدماتية.

فباتت المدن الكبرى اليوم تلعب دورا محوريا ومتزايدا في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، باعتبارها مناطق جذب للسكان وتتركز فيها معظم المفاصل الاقتصادية الوطنية للدولة، ونتيجة للتطور الديمغرافي غير المدروس في كثير من المدن الكبرى، فالوضع البيئي في الجزائر يمتاز عموما بالتدهور واللامبالاة كزحف كبير للرمال من الجنوب باتجاه الشمال، والغطاء النباتي ضعيف نتيجة لعامل الجفاف وزحف الأسمنت، ومن ميزات الوضع الايكولوجي كذلك الموارد المائية الآيلة للاندثار والشواطئ المتهورة، والتلوث الصناعي المقلق (مصانع الأسمنت بمفتاح ورايس حميدو، ومركب اسمدال بعنابة...الخ)، نفايات سامة في الهواء الطلق دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين، وفي مقابل كل هذا هناك ضغط ديموغرافي شديد ومشاكل حضرية تؤثر سلبا على الأوضاع صحية مؤلمة (حالات التيفوئيد بسبب اختلاط مياه المجاري بالمياه الصالحة للشرب) وكذا حالات للتسمم الغذائي التي ذهب ضحيتها أشخاص كثيرون.

ومدينة بسكرة تعد إحدى هذه المدن، وباستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة الضغط على الخدمات المحلية، من أجل إلقاء الضوء عليها والتي باتت تعاني من إشكالات مزمنة، لابد من التصدي لها من خلال سياسات عقلانية واضحة، فمشكلة تلوث البيئة ليست جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة تأزم المشكلة كما وكيفا، يوما بعد يوم.

البيئة المتضرر الأول من التنمية:

نتطرق بالقول بأن البيئة هي الوسط الذي يحيا فيه الإنسان ويستمد منه مقومات حياته من غذاء أو كساء ودواء ومسكن، وبيباشر فيها علاقاته مع أقرانه من بني البشر، وللبيئة هنا معنيان: أولهما ذا أثر مادي ملموس ويشمل المواد التي إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته، وثانيهما كيان ذا كيان معنوي يشمل العادات والأخلاق والقيم والأديان والقيم فضلا عن المؤسسات الاجتماعية المتباينة (13).

فهي نظام ديناميكي معقد في الكثير من المكونات التفاعلية المتداخلة مع بعضها البعض، وإن معرفتنا بهذه المكونات وبالتفاعلات التبادلية فيما بينها وبالعلاقات ما بين الإنسان والموارد الطبيعية وخططه التنموية، جعلتنا مدركين أكثر من أي وقت مضى أن التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية فإن نتائج التنمية ستكون غير مرغوبة وقد تفشل تماما، إن التنمية (غير قابلة للاستمرار) ستعمل على تفاقم المشاكل البيئية الموجودة حاليا، ويتعين علينا جميعا أن نفهم حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية الطبيعية على التحمل، وعلينا أن نضع خططا لا تؤدي إلى استباحة الموارد الطبيعية (14)، وهنا تبرز أهمية نشر الوعي البيئي الذي ينمي لدى كل فرد بالمجتمع بأهمية العلاقة بين سلوكيات الإنسان والأنظمة التي صنعها بنفسه، من أنظمة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وتقنية، وبين النظم الطبيعية الموجودة أصلا في البيئة التي يعيش فيها، فالإنسان أهم مكونات النظام البيئي فهو الذي يستغل موارده ويستفيد من إنتاجه وهو الذي يصنع ويشكل بيئته التي تعطيه احتياجاته الغذائية وتمنحه الفرصة لتحقيق النمو الفكري والروحي.

وقد تكونت لدى الإنسان خلال مراحل تطوره الحضاري الطويل قدرة على تحويل بيئته بطرق لا حصر لها وعلى نطاق واسع لم يسبق لها مثيل في تحقيق رفاهيته، وخلال تطوره هذا أخل في حالات كثيرة بيئته الطبيعية، فالإنسان بسلوكياته هو العامل ومحدد التوازن البيئي، فالبيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميعا وهي هم مشترك من أجل استمرار البقاء (15).

إن التفاعل مابين الظروف الاقتصادية والبيئية بشكل غير متوازن يؤدي إلى كوارث فاستغلال موارد البيئة بشكل غير جائز وغير مسؤول يحقق فوائد آنية، ولكن عواقبه ستكون وخيمة على الأجيال القادمة، فالإنسان كفرد يجب أن يكون في حالة توازن مع الطبيعة لا فوق الطبيعة، ففي حالة التوازن مع الطبيعة يمكن لكليهما الاستمرار على مر العصور، فالتعايش التفاعل المتبادل مابين الإنسان وبيئته هو الطريق لضمان الاستمرار لهما ويمكن تحقيق ذلك التكامل عن طريق عدم إجهاد الإنسان لبيئته بحيث يجعلها تتحمل أكثر من طاقتها، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين المجموعات البشرية، أما في حالة كون الإنسان فوق الطبيعة فهنا تكون الكارثة والتدهور لأن الفوقية تؤدي إلى الأنانية وبالتالي يتدهور الإنسان يتدهور مكان ومصدر معاشته، ويزداد الأمر سوءا عندما تتبنى السلطة الإدارية مبدأ الإنسان فوق الطبيعة لأن التخریب البيئي يكون ذا تراخيص قانوني باستباحة الطبيعة، فالسلطة الإدارية يجب أن تكون بجانب عدم الإخلال بالطبيعة عن طريق نشر الوعي البيئي وهو "عملية مزدوجة تشمل كلا من الإدراك الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعايش معها والعمل على تطويرها لتحقيق غايات الإنسان، وهو الإحساس بالمسؤولية الخاصة والعامة نحو الإنسان والبيئة" (16)، والتربية البيئية وهي تعني "تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية" (17)، وكذا سن القوانين الصارمة التي تكفل التوازن ما بين البيئة والنشاطات البشرية، فالقانون هو أفضل وسيلة تعليمية للمجتمع.

إنه من الأهمية تقييم التكلفة والمنافع البيئية لأي عملية إنمائية أو إنتاجية إذا أردنا أن نحقق التنمية القابلة للاستمرار، فالموارد الطبيعية ليست هبة غير قابلة للنفاذ وليست ذات قدرة تحمل غير محدودة، إن الاعتبارات البيئية واستنزاف مواردها يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في قطاعاتها الاجتماعية والزراعية، والصناعية والعمرانية لتفادي الآثار السلبية التي قد تتجم عن إهمال هذه الاعتبارات بطرق لا تكاد لا تنتهي، إن سلامة البشرية تكمن في جعل البيئة مصدر اهتمام للجميع وشغلهم الشاغل، إنه عالم واحد....، لذا يجب المحافظة عليها.

يتبين ذلك جليا في قول "يوثانت" الأمين العام السابق للأمم المتحدة: "إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر على ظهر كوكب واحد، وليس لنا من بديل عقلائي سوى أن نعمل معا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش في حياة كاملة وآمنة"، واليوم أكثر من أي وقت مضى يدرك أعضاء الأمم المتحدة الحاجة إلى العمل معا لحماية المقومات التي تساعد على الحياة على الأرض، الإنسانية المصلحة المشتركة في حماية البيئة البشرية بشعور متزايد من الأهمية⁽¹⁸⁾.

نظرا لقوة العلاقة التفاعلية أو التبادلية الدينامية بين الإنسان والبيئة، وما ترتب عليها من مشكلات خطيرة تهدد الإنسان والبيئة معا، فإن علماء البيئة يطالبون بالإسراع بتبني استراتيجيات عاجلة تسير في اتجاهين في آن واحد هما⁽¹⁹⁾ :

❖ وضع برنامج علاجي سريع يستهدف وضع حد لتزايد التدهور البيئي والكف عن الأنشطة الملوثة للبيئة، وذلك في إطار ما تسمح به الإمكانيات المتاحة ماديا وعلميا تقنيا وتكثيف الجهود التي من شأنها أن تنتج قدرا من المشاركة الفعالة والاستجابة من جانب المجتمع.

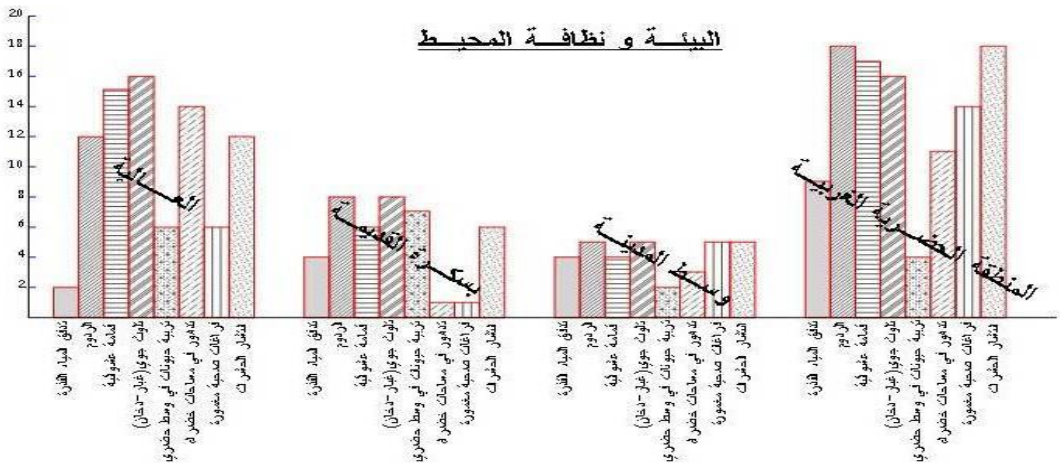
❖ يتضمن الجهود الوقائية كالمحافظة على السلامة البيئية، وإعداد أفراد أكثر قبولا للمفاهيم البيئية وأكثر استعدادا لصيانة عناصر البيئة للإبقاء على توازنها، بمعنى إعداد أفراد متسلحين بالاتجاهات والقيم والأخلاقيات البيئية التي تحدد أنماط سلوكهم خلال تعاملهم مع بيئتهم، أو ما يعرف بالتربية البيئية التي أصبحت ضرورة من أجل الحاضر والمستقبل ملازمة للجهود العلاجية والوقائية لصيانة البيئة والمحافظة على اتزانها.

واقع البيئة بمدينة بسكرة :

نظرا للتدهور الخطير للبيئة في الهواء والماء والتربة، يرجع سببه لتفاعل السلبي من جانب الإنسان تجاه البيئة، فظهرت العديد من المشكلات في مختلف بلدان العالم من هذه المشكلات التلوث، وزيادة السكان والتصحر، ونقص الغذاء واستنزاف الموارد، الأمراض المتوطنة واختلال التوازن الطبيعي للبيئة... الخ.

وحسب الفترة السابقة وخاصة في الثمانينات وبمدينة بسكرة تم التوسع على حساب الأراضي الفلاحية بطريقة كبيرة بعدما تم قلعه من قبل الملاك، لإقامة بنايات عشوائية أو

بيع قطع الأراضي بأثمان باهضة من أجل الربح السريع نتيجة الاندفاعية في التصنيع، واستمر التوسع ليتجاوز بساتين النخيل من الجنوب المدينة على شكل بنايات فوضوية غير مخططة مبنية بوسائل حديثة جنبا من البنايات القديمة، ليرز التناقض وتعمق الهوة بين النمط القديم والحديث، هذا الأخير الذي زاد من التشوهات التي يشهدها المجال للمدينة ومشاكلها المتفاقمة، ما أدى إلى تأزم الوضع وتدني الوضعية الحالية لهذا المركز الحضري⁽²⁰⁾. والشكل التالي يبين المظاهر المختلفة للتدهور البيئي والمشاكل التي تعاني منها المدينة :



المصدر: مكتب حفظ الصحة البلدي لبلدية بسكرة 2007.

ومن خلال ملاحظة هذا الشكل نجد تعدد مشاكل أحياء المدينة التي تشهد تدهور بيئي، من مشاكل السكن وصعوبة المعيشة فيها، وتنقص فيها مراكز الصحة وتندم أماكن الراحة والمساحات الخضراء، وضيق الشوارع ونقص الإضاءة والماء والأمن ويكثر فيها الانحراف...، كثيرة هي المشاكل التي تعانيها هذه الأحياء، وبهذه المظاهر واللامبالاة تنتشر الفضلات وتتراكم في الأحياء وتنبعث منها الروائح الكريهة المضرة بصحة

الإنسان، حيث قدرت كمية النفايات المنزلية في مدينة بسكرة بـ 115 طن/ يوميا إذ يرمي الفرد الواحد في اليوم حوالي 0.55 كلغ من الفضلات منها 73 % عضوية و 15 % ورق، و 4 % بلاستيك و 8 % مواد أخرى (21).

أما عن الملاحظة المباشرة للواقع الحالي للمدينة من خلال المشاريع الجديدة والمنجزة، ما نراه أنها بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية المستدامة وذلك لكون أنها تحتوي على العديد من السلبيات من بينها(22):

- عدم تكييف المباني خاصة بالتهوية والاكتفاء بوضع نوافذ صغيرة مطلة على الشوارع، لا سيما فيما يخص المناخ الحار والجاف لمدينة بسكرة، خاصة في فصل الصيف.
- عدم التحكم في تثبيت النسيج الصناعي وما لذلك من آثار سلبية مثل انتشار الغازات وتلويث الجو...

هذا فيما يخص عن الجانب المعماري للمساكن أما فيما يخص الحديث عن الهياكل القاعدية والمرافق الضرورية للمشاريع فإن الحديث يأخذ منحى خاص إذ يمكن التكلم عن:

- قلة المياه الصالحة للشرب ووجود مياه مالحة لا تصلح حتى للسقي والرش.
- قلة المرافق الضرورية والافتقار للمساحات الخضراء، وعدم وجود مساحات للعب والترفيه.

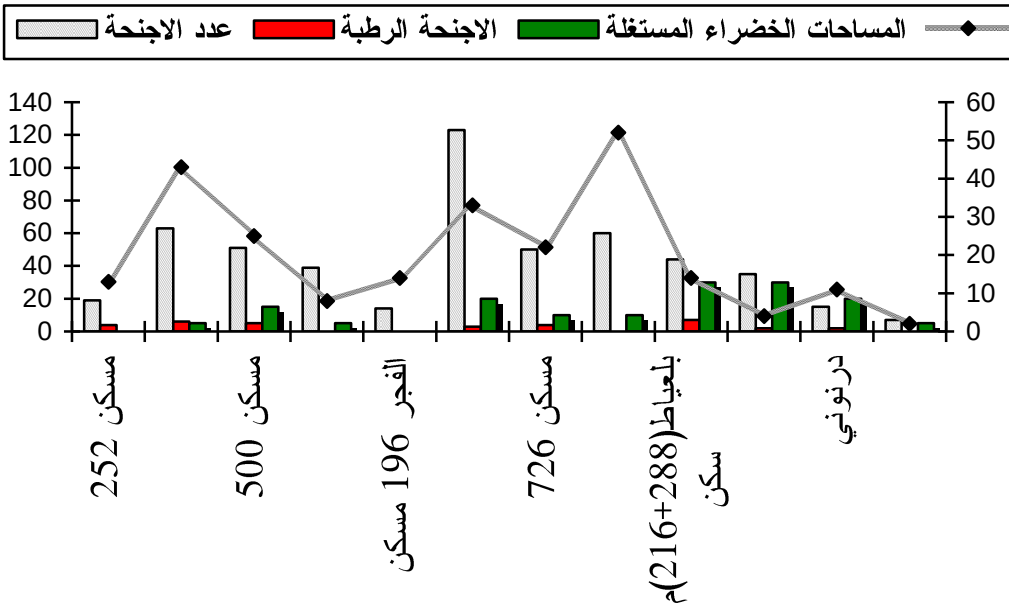
أما عن أحياء العمارات التي تعد بها كثافة سكانية عالية مقارنة من أحياء المدينة الأخرى فلا تزال يعاني رغم التطوير الحضري الذي عرفه مؤخرا- من عدة اختلالات يمكن ذكرها في النقاط التالية(23) :

- التشوهات العمرانية نتيجة التعدي الجائر والتغيير الذي مس الطابع الجمالي لها والذي قام به أغلب الساكنين بهذه الأحياء.
- تدهور المساحات الخضراء وفوضويتها .
- النفايات الحضرية المنتشرة في كل مكان رغم وجود حاويات مخصصة لهذا الغرض.
- تسرب وانسداد في قنوات الصرف الرئيسية مما خلق جوا ملوث يصعب تحمله خاصة في فصل الصيف.

- تسرب في قنوات مياه الشرب مما سبب في تلوث المياه إذ أصبحت باللون الأحمر الفاتح نتيجة قدم وصدأ أنابيب المياه الصالحة للشرب، كما يرجع إلى الربط الفوضوي لقنوات المياه دون استشارة المصالح التقنية. وكذا تكون برك مائية أمام مدخل العمارة (القبو).

ومن خلال هذا كله تم إدراج الشكل التالي الذي يوضح المشاكل التي تعاني منها المساكن الجماعية بالمدينة:

المخطط رقم 01 : المشاكل البيئية في المساكن الجماعية :



المصدر: مكتب حفظ الصحة البلدي لمدينة بسكرة 2007.

من خلال المسار التنموي الذي عرفت مدينة بسكرة والتي مرت بعدة تجارب كان أثرها الكبير على سيرورة التوسع والتوزيع العمراني والبشري، لكنها لم تساهم بشكل إيجابي في تنمية المدينة بل زادت من تفاقم الوضع، بالرغم من كل الإمكانيات التي جندت

من أجل ذلك، والتي لم يتم حسن استغلالها واستثمارها، خاصة منها الإمكانيات البشرية وكذا الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، لذلك أصبح من الضروري الآن العودة إلى رد الاعتبار لهذا الطرف الفعال، من خلال الاعتماد على الفئة المختصة والإطارات ذات الكفاءة العالية في تسيير وتنظيم المدينة وكافة هياكلها، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل والأفضل لهذا المورد والموارد الأخرى، مع شرط آخر في نفس السياق وهو التوعية⁽²⁴⁾.

إن التجربة توضح أن انعدام التخطيط والتنسيق يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي يعانيها المجتمع وتراكمها، ويسبب انخفاض وتراجع معدل كفاية عناصر الإنتاج وتقديم الخدمات فيه، بمعنى أن كل عنصر منها تتناقض الصلاحية القصوى لتحقيق الغرض منه، وإدراك هذه الحقيقة هو في الواقع إدراك لضرورة التخطيط والاهتمام بدراساته لضمان تحسين ورفع مستوى المعيشة والعمل والنهوض بالمجتمع ودفع عجلة التنمية والتطور قداما، أن الإنسان يشكل بيئته والبيئة بدورها تشكل الإنسان، فالناس أو السكان يشكلون مدينتهم ثم تشكلهم هي بدورها.

في هذا الصدد سوف نصل إلى المسلك الصحيح لتنمية محلية فعالة وناجحة تنطلق من مواردها المحلية وتستغل كل الإمكانيات وكل الاختصاصات بشكل عقلاني ومنظم، لذا وجب الاعتماد على القوى البشرية في رفع عمليات التغيير والتنمية، والانطلاق من سياسات حضرية محلية نابعة من السياسة الحضرية العامة للبلاد، متجهة لتطوير وتحسين الهياكل والمرافق والخدمات التي تقدمها المدينة لمواطنيها

نتائج :

نستطيع أن نستنتج مما تقدم بأن التلوث البيئي وعدم التوازي بين التنمية الحضرية وحماية البيئة أضحى عجزا للإجراءات الحضرية في تنمية المنطقة وفق خصوصيتها الجغرافية والتاريخية واحتياجات المواطن مما أدى لظهور مشاكل بيئية تهدد سعادة الإنسان.

لذا يجب على الجهات المسؤولة إعادة النظر في كل قراراتها الحضرية من خلال الاعتماد على واقع المدينة وخصوصيتها الجغرافية والتاريخية واحتياجات سكانها في ظل

أسس علمية متطورة لأساليب التنمية على مستوى التخطيط والتنسيق مع مراعاة المشاركة الشعبية في صنع القرارات.

لذا فإنه قد أصبح التوجه الجديد للسياسات الحضرية الحالية هو خدمة البيئة، ومساهمتها في تحقيق التنمية المرجوة، فإذا كان هناك اختلال بين بيئة الفرد أو المحيط الذي يتواجد به، فهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى انعدام أحد مرتكزات التنمية وعرقلة مسارها وهو البيئة، لذا فإن التنمية لم تبق في أبعادها الاقتصادية فحسب، بل انتقلت إلى أبعادها الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالإنسان وأبعادها البيئية طالما أنها تسعى إلى تنمية الموارد وإشباع الحاجات الأساسية للفرد⁽²⁵⁾.

وكون هذه العملية بحاجة إلى هيكلة إدارية ومراقبة للتغييرات التي تطرأ على المجال الحضري، فإن قلتها في مدينة بسكرة، فسحت المجال لمزيد من التعدي على الأراضي الفلاحية لحساب التوسع العمراني والصناعي اهتمامه بالكم على حساب النوع، خاصة طابع المنطقة الصحراوي، ونوعية الحياة التي يحتاجها الإنسان وتعبير عن ثقافة مما شوه مجال المدينة بتلك الفسيفساء من المباني التي تتضارب أشكالها وتتداخل خصائصها العمرانية دون مراعاة لأي إدماج معماري خاص بالمنطقة أو وظيفي يخدم المجتمع ويطور المدينة، وما يعانيه أصحابها من مشاكل تقتلهم يوم بعد يوم من تلوث، مما زاد في حدة مشكلة هوية المدينة في تخطيطها وتعميرها، ومشكلة في وظائفها الحيوية من سكن وعمل كما بينته الدراسة الميدانية عن واقع المشكلات البيئية في مدينة بسكرة.

يمكن القول أن سياسة حماية البيئة من التلوث لحد الآن لم تتمكن من الوقوف بهيكل المدينة ومحيطها، رغم ما خصص لها من إجراءات وميزانيات وأدوات عمرانية ومخططات وكذا موارد بشرية ومادية، وما زال المشكل مطروح لحد الساعة، لذا يجب على الفئات المسؤولة إعادة النظر في كل منجزاتها، ومحاولة إعطاء هذه السياسة وجهها آخر، من خلال الاعتماد على أسلوب علمي جديد من أساليب السياسة التنموية للتدخل المباشر بواسطة أفكار وقرارات وتقنيات ووسائل الدراسات والتفويض والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف معيشة المواطن، وتطوير وتنمية الشبكة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات الوسيطة للمجال الذي

يتواجد به ويتفاعل معه⁽²⁶⁾، للوصول إلى نموذج من نماذج المدن العصرية في إطار تحقيق الغاية المرجوة وهي تنمية حقيقية.

توصيات :

- ولهذا ومن أجل تحسين فعالية المجهودات الرامية لحماية البيئة فإنه ينبغي :
- القيام بحملات توعوية وتحسيسية بين القطاعات الشعبية وتشجيع ثقافة الوقاية وحماية البيئة في أوساط الرأي العام.
- مراعاة النسب الصحية بين المباني والمساحات الخضراء .
- وضع خطة وطنية للاستفادة العلمية بمخلفات المدن، وغلق قلب هذه المدن أمام مرور السيارات والمركبات القديمة والمستهلكة، ووضع الضوابط الصحية والقانونية حيال ذلك.
- العناية بالإعلام البيئي والثقافة البيئية في المدرسية حتى لا يبقى الموضوع مقتصرًا على الهيئات المعنية فقط، أي تحويله إلى موضوع يحظى بالمشاركة الجماعية للمواطنين.
- تشديد المسؤولية الإدارية والجنائية لكل الأشخاص وهذا من أجل إحلال مبدأ " الملوث هو من يدفع ثمن تلويثه ".
- تنظيم دورات إعلامية تحسيسية للتعمق في قضايا البيئة ومشكلاتها.
- إبراز أهمية البيئة وإجبارية مادة البيئة في مقررات ومناهج المنظومة التربوية، وكل المستويات المختلفة في جميع المراحل .
- تشجيع مراكز البحث في المجال البيئي والدراسات القائمة حول تلوث البيئة.
- التفكير والتضامن قاريا، لبحث مشاكل البيئة مع العمل على المستوى المحلي.

الخلاصة :

وخلصنا بالقول بأن علاقة البيئة والتنمية هي علاقة وثيقة، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، أما التنمية فهي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا أن الهدف الأساسي لكل منهما هو تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية، والمطلوب من السلطات المحلية اختيار إستراتيجية تراعي الاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمنطقة والاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية دون المساس بالاستنزاف للموارد البيئية.

وفي الواقع نجد أن سياسة حماية البيئة لم تواكبها بعض الأنشطة المحافظة على الموارد الطبيعية، بحيث أن المعالم البيئية قد انقرضت من جراء الزحف التكنولوجي والتقني الذي تعرفه كل المجالات، دون استثناء، ولهذا الغرض استوجب على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية تجسيدا لمفهوم التنمية المستدامة في إطار مختلف الإنفاقات الدولية المبرمة في الإطار ذاته، وذلك من خلال خلق آليات جديدة من أدوات التشريعية واستثمارات جد معتبرة وتطويرها في إطار ميكانيزمات حديثة للنهوض بهذا الجانب الجد حيوي، فالتكفل الشامل بملف النفايات عن طريق إنجاز مراكز الردم التقني للنفايات الحضرية، وإنجاز مخططات جمع الفضلات المنزلية وتخصيص مواقع للنفايات الهادمة(بقايا البناء والورشات)، وكذا فرض إنجاز دراسات التأثير على البيئة على مختلف المشاريع الجديدة للحد من أي تأثير يمكن أن تسببه مختلف الأنشطة والاستثمارات على البيئة والمحيط، وتتركز كذلك على قيم المشاركة التي تحفز الأفراد وتزيد من وعيهم بقيمة دورهم في الحد من المشكلات البيئية، وذلك لصالحهم ولصالح أحفادهم، إلى جانب أن المشاركة تجعلهم يشعرون بكرامتهم واحترامهم لذاتهم وقدرتهم على تحديد مصيرهم والمشاركة في ثمار التنمية، ولاشك أن هذا يدفعهم إلى تدعيم قيم المحافظة والأخلاق البيئية من خلال إتباعهم لأساليب حياة غير مدمرة للبيئة، وذلك من خلال نشر قيم العدالة التي تمكن جميع الأفراد من الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قيم الحفاظ والحماية البيئية.

الهوامش:

1. نظيمة احمد محمود سرحان، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية الأبنية من التلوث، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2005، ص 43
2. حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 87
3. احمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، تقديم ومراجعة: عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 143
4. حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 87
5. دانيال فيدرات، التربية والبيئة بين النظرية والتطبيق، مجلة المستقبل العربي، العدد4، مطبوعات اليونسكو القاهرة، 1978، ص 72-84
6. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 90
7. زين العابدين عبد المقصود، البيئة والإنسان-دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1997، ص 28-29
8. حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 45.
9. نظيمة احمد محمود سرحان، مرجع سابق، ص 45.
10. حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص 92-94 .
11. نظيمة احمد محمود سرحان، مرجع سابق، ص 45
12. احمد يحي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 152
13. محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، ج2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص3.
14. نعمة الله عيسى، مخاطر التلوث البيئي على الإنسان، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1998، ص 125 .
15. نفس المرجع السابق، ص 126
16. محمد الجوهري وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 437
17. راتب السعود، الإنسان والبيئة-دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 214.
18. نعمة الله عيسى، مرجع سابق، ص 128.
19. نظيمة أحمد سرحان، مرجع سابق، ص 125-126.
20. إحصائيات مكتب حفظ الصحة ببلدية بسكرة بتاريخ ديسمبر 2007.
21. إحصائيات مكتب البيئة الصناعية والحضرية، بمفتشية البيئة بالولاية، بتاريخ مارس 2008
22. إحصائيات مكتب البيئة الصناعية والحضرية، بمفتشية البيئة بالولاية، ومكتب حفظ الصحة لبلدية بسكرة. مرجع سابق.
23. المرجع السابق.
24. المرجع السابق.
25. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، ب ت، ص 229.
26. بشير التيجاني، التحضر والتهينة العمرانية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 102.